التحرير الاقتصادي وتركيا

سوبيداي توجان

مراجعة: أردال تاناس قراكول

يقدم كتاب "التحرير الاقتصادي وتركيا" معلومات شاملة تتعلق بتحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية، وتحرير الخدمات، ودور المؤسسات في مجال تحرير التجارة. ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء. الجزء الأول يتكون من فصلين. يعطي الفصل الأول والثاني خلفية للقراء عن تحرير الاقتصاد التركي، وأيضًا يتم تناول تحرير تجارة السلع. ويتكون الجزء الثاني من ستة فصول. تصف الفصول الستة تحرير قطاع الخدمات في تركيا، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والغاز الطبيعي، والخدمات المصرفية، والشحن البحري والبري، وقطاع النقل البري. أما الجزء الثالث، فقد خصص لتحديد مدى فاعلية التحرر الاقتصادي ويتكون من فصل واحد فقط.

يتكون الجزء الأول من فصلين، ويركز على نظام وتحرير التجارة في تركيا. وفقًا للفصل الأول، الذي يحمل عنوان "نظام التجارة الخارجية وتحرير التجارة في تركيا" والذي كتبه بارتلوميج كامينسكي Bartlomeij Kaminski، فإن الاقتصاد التركي مستقر بسبب أن الظروف الاقتصادية الكلية مستقرة، كما أن منافسة السوق المحلية أتاحت المجال لزيادة إشباع الاستهلاك المحلي منذ عام 2001، أيضًا بسبب قرار الاتحاد الجمركي (CUD) وعملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، سمحت عملية تحرير الاقتصاد التركي بزيادة المنافسة في السوق المحلية وبالتالي وجود قطاع خدمات أكثر كفاءة. كما ساعد قرار الاتحاد الجمركي على المنافسة في السوق المحلية التركية من خلال توفير القدرة على التنبؤ والشفافية والاستقرار. وعلى الرغم من أن هناك حرية لحركة المنتجات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، إلا أنه لا تزال هناك تدابير وقائية على كلا الجانبين. "المعايير وتقييم المطابقة والحواجز التقنية أمام التجارة"، قام بتأليفه سعدالدين دوغان، بالنسبة للاقتصاد التركي، أصبحت الصادرات المصدر الرئيس للعملات الأجنبية والنمو الاقتصادي. لهذا السبب، تحاول تركيا القضاء على الحواجز من خلال تحسين المعايير التجارية، وتبني التشريعات الفنية للاتحاد الأوروبي في التشريع التركي من أجل المصدرين الأتراك. لكن للأسف، لم يتم بعد القضاء على الحواجز التقنية أمام التجارة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. وثمة من يقول إن تركيا لا تزال بحاجة إلى تبني نموذج التشريعات الفنية في الاتحاد الأوروبي، وإنشاء المؤسسات اللازمة لكفاءة أداء البنية التحتية للجودة، وتدريب عدد كبير من الموظفين المؤهلين، وبناء بنية تحتية تقنية حديثة. وعلاوة على ذلك، فإن تكاليف التعديلات المطلوبة

للقضاء على الحواجز التقنية أمام التجارة ستكون في غاية الأهمية بالنسبة للقطاع العام التركي.

ويركز الجزء الثاني من الكتاب على تحرير قطاعات، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والغاز الطبيعي، والخدمات البنكية والنقل والشحن البحري والبري. يحمل الفصل الأول عنوان "تحرير خدمات الاتصالات" وقام بكتابته اركان أقدمير، وأردم باشجي، ويتعلق بتاريخ خدمات الاتصالات التركية. قبل عام 1994، احتكرت شركة وطنية واحدة هذا القطاع، شركة "PTT". بعد ذلك، تم تحرير قطاع الاتصالات. ومع أنه تم بذل العديد من الجهود لتعزيز القدرة التنافسية لقطاع الاتصالات، إلا أن هذا القطاع بحاجة إلى المزيد من العمل. وكتب عثمان سواي أوغلو الفصل الذي يحمل عنوان "إصلاح سياسات الكهرباء"، ويقارن فيه الكاتب بين دول الاتحاد الأوروبي وتركيا. يقول الكاتب إنه في الوقت الذي قام فيه الاتحاد الأوروبي بإصلاح سياسة قطاع الكهرباء، لم يكن إصلاح الكهرباء في تركيا مطروحًا على الطاولة بسبب الوضع المالي المتدهور فيها. أما اليوم، فتركيا لم تصل بعد إلى الكفاءة والأمن الكامل في إمدادات الكهرباء في القطاع على الرغم من حل العديد من المشكلات.

والفصل الذي يحمل عنوان "إصلاح سياسات قطاع الغاز الطبيعي،" فقد كتبه جنك بالا Cenk Pala ، ويركز على قطاع الغاز الطبيعي؛ بمناقشة الأوضاع الحالية لقطاع الغاز الطبيعي في تركيا. يدعي الكاتب أنه ليس هناك سوى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللتين يمكنهما إيجاد الظروف اللازمة لسوق غاز فعال بشكل تام، مثل منافسة الإنتاج الكامل، والبيع بالجملة والتجزئة، وإنشاء قنوات مناسبة لنقل وتوزيع الغاز. فهناك توترات بين تركيا وروسيا بشأن المكان والسيطرة على خطوط أنابيب الغاز الطبيعي. علمًا أن الكثير منها تحت السيطرة الروسية. وبالتالي، تحتاج تركيا لإيجاد مصادر بديلة للغاز الطبيعي من أجل تحقيق قدر أكبر من الكفاءة.

وكتب فصل "تحرير الخدمات المصرفية " هاكان بيرومنت وحسن أرسال، وهو آخر فصل في هذا الكتاب. يزعم الكاتبان أن مشكلة تركيا الجوهرية هي عدم وجود تنظيم للقطاع المصرفي فيها. فلكل بلد قوانينه الخاصة بقطاعه المصرفي. وهذا يؤدي إلى الاعتقاد بأن نظامهم هو الأكثر موثوقية من الأنظمة الموجودة في بلدان أخرى. وبما أن تركيا لم تعتمد مبادئ بازل الأساسية، فقد واجه قطاعها المصرفي أزمة عام 2001. وأزمة عام 2008 وأدى ذلك إلى التشكيك في قدرة السلطات الرقابية ومدى كفاءة الأنظمة القائمة، محليًا ودوليًا. أما الفصل الذي يحمل عنوان "إصلاح سياسات قطاع نقل البضائع البحرية" فيجادل بأن لوائح الاتحاد الأوروبي في مجال النقل البحري غالية الثمن الآن. نظرًا لطبيعة أن الشحن البحري، يتطلب من البلدان مواءمة ظروفها مع المتطلبات.